يـــا

صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من اللهِ الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية

السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

المجلد الثالث

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٨١٦٥
Date التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٩) جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م المجلد الثالث

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	البناء السّاخر لاسم الشّخصيّة في قصص وليد معماري مقاربة لغويّة سيميائيّة	أ.م. د. محمد أنور اسماعيل م. د. محمد رضا كريم	٨
٢	أمارة اليد على التملك، ادلتها المشروعة وتطبيقاتها الفقهية	م. د. قصي حسن حميد	٢٦
٣	القيم القرآنية والحديثية في تعزيز المواطنة والعيش المشترك دراسة تحليلية في ضوء سيرة النبي وأهل بيته (عليهم السلام) لبناء مجتمعات متماسكة ومتسامحة	م. د. نضال حسين عبد الرشيد	٤٠
٤	ظاهرة التقديم والتأخير وأثرها في تماسك النص القرآني دراسة نصيّة	م. د. جاسم طالب محمّد	٥٤
٥	رَفْعُ الاسمِ المَجْرُورِ وَنَصْبُهُ فِي «القِرَاءَاتِ السَّبْعِةِ »	م. د. محمد أمين حسن	٧٠
٦	الحديث المحفوظ والشاذ والأمثلة التطبيقية على الزيادة في السند والمتن دراسة موضوعية	م. د. أحمد فريح عبد سداح	٧٨
٧	مسائلُ المبنيّاتِ في المسائلِ العضديّات لأبي عليّ الفارسيّ	م. د. نوري عبد الكريم نعمة	٨٨
٨	أثر الرضا والاكراه في المعاملات في الفقه الامامي	الباحث: حسن عادل فلاح أ.م.د ظاهر محسن عبد الله	١٠٤
٩	العلاقات الألبانية– السوفيتية الصينية «١٩٤٩–١٩٧٨»	م. د. فاطمة جاسم محمد علي	١١٦
١٠	تقويم كتاب الحاسوب للصّفِّ الأوّل المتوسط في ضوء مصفوفة التّتابع وامتلاك الطّلبة لها	م. أمل حسين علي	١٣٦
١١	تجارة امبراطورية غانة الأفريقية (٢–٥هـ / ٨–١١م)	م. م. علياء محمد الحسني	١٥٢
١٢	الإيقاع الروائي: إيقاع الحدث في روايات أزهر جرجيس	أفراح عباس حمود الشمري	١٦٠
١٣	اليتيم في القرآن الكريم وحقوقه في الإسلام دراسة موضوعية	م.د. سَلّامة سَعيد أَسود	١٧٤
١٤	صراع النفوذ البريطاني،الامريكي في العراق ١٩٣٩–١٩٥٨ (دراسة تاريخية سياسية)«مقال مراجعة»	م. م. نعم مفيد حميد	١٩٢
١٥	إسهام الأخبار العاجلة التلفزيونية في إعادة تشكيل الوعي السياسي عند الشباب العراقيين دراسة تطبيقية لقناتي الشرقية والرابعة	الباحثة: رحمة علي حسين	٢٠٢
١٦	محاولة ناظم كزار الانقلابية الاسباب والدوافع والنتائج المتمخضة عنها في ضوء وثائق وزارة الخارجية الامريكية تموز ١٩٧٣	م. م. علي عبد الخضر جبار	٢١٨
١٧	دور الصرف في تشكيل المعنى وتأثيره على فهم النصوص الأدبية في اللغة العربية	م. م. دنيا عباس محمد سامي	٢٣٢
١٨	المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية التوافقية دراسة تحليلية مقارنة	الباحثة: هالة رشيد حميد م. م. نور صاحب حسن محيسن	٢٤٠
١٩	فاعلية الاسترجاع وأثرها في فن الرثاء في شعر عصر صدر الإسلام	الباحثة: أسماء باهر فاضل أ. م. د. محمود أحمد شاكر	٢٥٢
٢٠	السنة الفعلية للرسول محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)	م. م. حامد محسن عبد	٢٦٢
٢١	المنهج العقلي عند العلامة الطباطبائي لإثبات وجود الله	م. م. عباس حمزة حسن	٢٧٠
٢٢	القوانين المسنونة للحد من المخدرات في العراق	م. م. منار صلاح اسماعيل	٢٨٠
٢٣	الآنا والآخر في كتاب « المرأة وفلسفة التناقضات»	م. م. إيمان عبد الجبار جمال	٢٩٠
٢٤	أثر استراتيجية التعلم الاصيل في تحصيل طلاب المرحلة المتوسطة في مادة الجغرافية وتفكيرهم التأملي	الباحث: نذير يحيى جليف	٣٠٢
٢٥	الرحلة التعليمة بين نبي الله موسى والخضر(عليه السلام) دراسة موضوعية	م. م. حسين تعيب جابر	٣٢٢
٢٦	العمليات العسكرية التي سبقت حصار الكوت في المدونات البريطانية للمدة ٦ تشرين الثاني ١٩١٥ – ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٥تاريخية	م. م. كريم خفيف صندل سعيد	٣٣٨

مسائلُ المبنيّاتِ في المسائلِ العضديّات لأبي عليّ الفارسيّ

م. د. نوري عبد الكريم نعمة
وزارة التربية/ المُديريّةُ العامة لتربيةِ مُحافظةِ ميسان

المستخلص:
يتناول هذا البحث دراسة المسائل المبنيات في كتاب المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، إذ يُعنى بالمسائل التي كان لأبي علي الفارسي رأي مغاير فيها عن غيره من النحويين، أو التي كثر الخلاف فيها، أو التي كان له عليها شروح وتفصيلات.
ارتكز هذا البحث على مقدمة ومبحثين؛ في المبحث الأول جرى الحديث عن مفهموم البناء، وحدّه وأقسامه. أما المبحث الثاني، فقد عالج مسائل المبنيات التي أشار إليها أبو علي الفارسي في كتابه المسائل العضديات؛ إذ بيّن توجيه أبي علي الفارسي لها مع مقارنة توجيهه النحوي بتوجيهات غيره من النحويين السابقين له والمخالفين.
سار البحث على وفق مقتضيات المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة النحوية وتحليلها بغية الوصول إلى النتائج التي كان من أبرزها اعتماد أبي علي الفارسي على الأصول النحوية في توجيهه لمسائله، ومن أبرز هذه الأصول القياس، مع الأخذ بمبادئ الدراسة النحوية كالحمل على النظير واعتماده على السياق والمعنى، والابتعاد عن النادر القليل والشاذ، وقد لوحظ ميل الفارسي إلى مذهب البصريين في هذه المسائل، مع مخالفتهم أحياناً لينحو منحى التعليل وإقامة الأدلة وذكر الحجج المؤيدة لتوجيهه النحوي لهذه المسائل.

الكلمات المفتاحية: المبني، الحد، القياس، اسم الفعل.

Abstract:
This research deals with the study of the issues built in the book of brachial issues of Abu Ali al-Farsi, as it is concerned withthe issues in which Abu Ali al-Farsi had a different opinion from other grammarians, or in which there is much disagreement, or on which he had explanations and details.
This research was based on an introduction and two sections; in the first section, we talked about the concept of construction, alone and its sections. The second section, has dealt with the issues of buildings referred to by Abu Ali Persian in his book Brachial issues, as he showed the guidance of Abu Ali Persian with a comparison of his grammatical guidance with the guidance of other grammarians previous to him and violators.
The research went according to the requirements of the descriptive approach, which is based on the description of the grammatical phenomenon and analysis in order to reach the results, the most prominent of which was the reliance of Abu Ali Persian on the grammatical assets in directing his issues, and the most prominent of these assets measurement, taking the principles of grammatical study such as the load on the counterpart and its dependence on the context and meaning, and away from the rare little and anomalous, has been noted The Persian leaned towards the doctrine of the Basrians in these matters, sometimes disagreeing with the tendency to reason, establish evidence, and mention arguments in support of his grammatical orientation to these matters.

Keywords: building, limit, measurement, verb noun.

المقدمة:

تقوم اللغة العربية على قسمين هما: المعرَب والمبني، وقد نال المعرب حظاً وفيراً من الدرس النحوي في لدى القدماء والمحدثين، نظراً لارتباط المعرَب بنظرية العامل التي تقوم عليها الدراسات النحوية واختلاف حركة أواخر الكلمات باختلاف العامل؛ أما المبنيّ، فقد اهتم به فقد حظي باهتمام النحاة نظراً للزوم آخره حركة واحدة لا تتغير باختلاف العامل، مما جعل نظريتهم القائمة على أن الحركات دوال على المعاني لا تعطي نتائجها في مسائل المبنيات، ولذلك كثر الخلاف فيما بينهم حول هذه المبنيات في إشارة مهمة إلى أهمية ظاهرة البناء في اللغة العربية.

تناول بعض النحويين مسائل من المبنيات في كتبهم التي لا تقوم بنيتها على الأبواب النحوية، فنجدهم يختارون من هذه المسائل ما كثر الاختلاف فيه، فشرحوا غوامضه وبيّنوا أوجه اختلافات النحاة فيه، ومن هؤلاء ما نجده عند أبي علي الفارسي في كتبه التي تتناول مسائل خطّها في عدة مواضع، فاكتسبت أسماءها منها، كالبغداديات والشيرازيات والحلبيات، ومن هذه الكتب مسائله العضديات التي ضمنها العديد من المسائل النحوية واللغوية والصرفية، وكان للمبنيات نصيب منها.

ويأتي هذا البحث لدراسة ما ضمنه الفارسي عضدياته من مسائل المبنيات التي اختلف النحاة فيها، أو التي كان لأبي علي الفارسي رأي محدد فيها، أو تلك التي سار فيها على مذاهب جمهور النحويين ولكنه قام بشرحها وتفصيلها.

يقوم هذا البحث على مقدمة ومبحثين، يأتي المبحث الأول للحديث عن مفهوم البناء لدى النحويين، وحدّه، وأقسامه، ليتناول المبحث الثاني مسائل المبنيات في المسائل العضديات على وفق شرح أبي علي الفارسي لها ورأيه فيها مع مقارنة هذه الآراء بآراء غيره من النحويين السابقين واللّاحقين، ثم خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها البحث، والله المستعان.

المبحث الأول: البناء

أولا: مفهوم البناء لدى النحاة

يعدّ مفهوم البناء من المفاهيم النحوية التي نجد جذورها في أوائل الكتب النحوية وإن لم يكن هذا المفهوم قد أخذ بعدُ بعدَه الاصطلاحي، فقد تحدث سيبويه عن مفهوم البناء وقدم تنظيراً لهذا المفهوم يمكن استخلاصه مما ذكره في بداية كتابه، وهذا ما نجده في حديثه عن مجاري أواخر الكلم إذ يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك من العوامل»(١).

ويُفهم من كلام سيبويه أنّ البناء هو عدم تأثر الحرف الأخير من الكلمة بالعوامل التي تدخل عليها، فيبقى الحرف الأخير منها على حالة واحدة من دون تأثرها باختلاف موقعها، فيلزم الحرفَ الأخير حركةٌ ثابتة لا تتغير نحو فتحة أنَّ وضمة حيثُ وكسرة هؤلاءِ وما سوى ذلك(٢).

ثانيا: حد البناء

لا نجد لدى أوائل النحاة حداً للبناء، بل نراهم يتحدّثون عن المبني وعلاماته مع التفريق بينها وبين علامات الإعراب، كما نجد لدى المبرد(٣)، لكن ابن السراج في بداية القرن الرابع الهجري يضعنا أمام حد واضح للبناء يبيّن وضوح المصطلح في تفكيره النحوي، إذ يقول: «وأما البناء، فهو خلاف الإعراب، وهو أن يبقى آخر الكلمة على حركة غير مفارقة، أو سكون غير مفارق»(٤).

ويزيد أبو علي الفارسي مفهوم البناء وحدّ المصطلح بياناً يدل على وضوح المفهوم لديه وتطور الدرس النحوي في فكره، فيقدم بداية حداً للبناء بقوله: «البناء خلاف الإعراب، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل»(٥).

وما يميز هذا الحد للبناء أنه حد موجز دال على المصطلح يقتصر فيه أبو علي الفارسي على العناصر الضرورية في صناعة الحد من دون إشراك تفاصيل أخرى فيه خارجة عنه، ليكون كلامه التالي على هذه التفصيلات الشارحة لحد المصطلح،

فيقول: «لا يخلو البناء من أن يكون على سكون أو على حركة، فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف، فالبناء على السكون في الاسم نحو كم ومن وإذ، تقول: بكم رجلاً مررت؟ وكم رجلاً جاءك؟ وكم رجلاً ضربت؟ فتختلف العوامل ولا يختلف الآخر كما اختلف آخر المعرب حيث اختلف العامل، والبناء على السكون في الفعل جميع أمثلة الأمر للمخاطب إذا لم يلحق أوله خروف المضارعة....وفي الحروف نحو هل وبل»(٦).

يجعل الفارسي هذه التفصيلات خارج بنية حده للمصطلح مما يدل على وعي تام بشروط صناعة الحد، ليكون كلامه التالي تبييناً لعناصر الحد وشرحاً للمصطلح، ليضعنا بعد ذلك أمام مصطلح آخر هو مصطلح المبني، فالبناء هو المصطلح الدال على المبني الذي قد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وتتوزع علامات البناء على أقسام الكلم مع ذكر المصطلحات الدالة على حركات البناء؛ إذ يقول: «والمبني على الحركة من الكلام ينقسم بأقسام الحركات التي هي الفتحة والضمة والكسرة، فالبناء على الفتحة في الأسماء نحو أين وكيف...وفي الأفعال جميع أمثلة الماضي..وفي الحروف نحو إنَّ ولعلَّ... والبناء على الكسر يكون في الاسم والحرف، فالاسم نحو هؤلاءِ ...والحرف نحو لام الجر وبائه....وكذلك البناء على الضم يكون فيهما دون الفعل، فمثال الاسم المبني على الضم أولُ وعلُ ...ومثاله في الحروف منذُ فيمن جر بها»(٧).

وقد سار ابن جني على هدي شيخه الفارسي في ذكر حد البناء وتفصيلاته، فيذكر أن حد البناء هو «لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل».(٨)

ويضيف ابن جني إلى حدّ البناء ذكر العلة التي من أجلها سمي البناء بناء، فقال: «وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً، فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة...»(٩).

فأصل البناء كما يشرحه ابن جني ينتمي إلى حياة الإنسان العامة، بما يسمّى التعلم الحدسي، وإذا كان ابن جني يشبه ظاهرة البناء في النحو العربي ببناء الماديات، فإنه يريد أن يؤكد أن»التفكير في اللغة تقرّه صياغة المفهوم، فما إن تنفصل الدلالة اللغوية لكلمة بنى عن عالم الكائنات والأشياء والمخلوقات، وبشكل عام عن الحياة الإنسانية حتى يتكون المفهوم (البناء)»(١٠).

ولم يختلف حد البناء لدى النحاة المتأخرين عما ذكره ابن جني والفارسي، فقد ذكر الزمخشري أن البناء هو «الذي سكون آخره وحركته بغير عامل»(١١)، وإلى مثل ذلك ذهب الأنباري(١٢)، والعكبري(١٣)، وغيرهما من النحويين اللاحقين مع بعض الإضافات اليسيرة كما نجد عند ابن معط الذي أضاف في الحد فصل عدم الاعتلال، فذكر أن البناء هو «لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً من غير عامل ولا اعتلال»(١٤)، وهي ليست إضافة ذات أهمية لعدم ظهور الحركة على معتل الآخر.

وقد استقر مصطلح البناء لدى النّحاة المتأخرين على الحدّ الذي ذكره المتقدمون كما نجد لدى ابن يعيش الذي لم يخرج في حده للبناء عن حد ابن جني ويحذو حذوه في تعليل التسمية(١٥).

وإذا كانت التعريفات السابقة للبناء تركّز على لزوم آخر المبني حركة واحدة باختلاف العوامل، فإن من المتأخرين من تجاوز هذا الفصل في الحد، واعتمد على شيء مختلف، فقد ذكر ابن الحاجب أن «المبني ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب»(١٦)، وهذا معناه أن ابن الحاجب يرى أن هناك كلمات مبنية الأصل وإن اختلفت حركة الآخر فيها فإن هذا لا يخرجها من حد البناء، وهو ما ينسجم مع أقوال النحاة من أن هناك كلمات الأصل فيها هو البناء كالحروف والأفعال، أما غير المركب فقد أراد به ابن الحاجب ما كان مفرداً من الكلمات قبل تركيبها في الجمل.

وإلى مثل ذلك ذهب ابن مالك الذي لم يعتمد في حده للبناء على لزوم آخر الكلمة لحركة واحدة، فذكر أن حد البناء «ما جيء به لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين»(١٧).

وقد ركز السيوطي على أقسام المبني مع ذكره لتعريفات من سبقه من النحاة، فنراه يختار للفظي حد ابن مالك، وللمعنوي حد ابن جني، فيقول: «البناء ضد الإعراب، فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به في التسهيل بأنه ما جيء به لا

لبيان مقتضى عامل من حركة أو سكون أو حذف، وعلى أنه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه»(١٨).

ثالثا: أقسام البناء

قسّم النحاة البناء إلى قسمين: بناء لازم وبناء عارض، فالمبني بناء لازماً هو الذي لا يزول عنه البناء في كل حال فلا يأتي إلا مبنياً مع تغير موقعه في الجملة ودخول العوامل عليه، وقد أشار إليه سيبويه بالقول: «ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل»(١٩).

وأما المبني بناء عارضاً فهو الاسم المعرب في الأصل، ولكن لحقه البناء لسبب عارض، من مثل تركيب الحرف مع الاسم، أو تركيب الاسم مع الاسم، فإذا زال العارض رجع الاسم إلى أصله من الإعراب وزال عنه البناء»(٢٠).

وهذا التقسيم للمبنيات إلى المبنيات بناء لازماً والمبنيات بناء عارضاً «يوصلنا إلى إظهار هذه الفروقات بين هذه المبنيات، وإظهار معالم الخرفية فيها، والتمييز بينها تمييزاً يدقق مدى موقعها من الحرفية ومن الاسمية»(٢١).

ويدور حديث النحويين عند ذكر البناء عن البناء اللازم في معظم الأحيان، ويفرقون بينه وبين البناء العارض(٢٢)، ويخلط بعض النحويين بين قسمي البناء عند الحديث عنه، كما نجد عند الزجاجي الذي أدرج تحت باب البناء المبنيات المبنية بناء لازماً من مثل الحروف وأسماء الاستفهام والإشارة وغيرها إلى جانب الظروف المقطوعة عن الإضافة في اللفظ والمنادى العلم وغيرهما من المبنيات بناء عارضاً(٢٣).

ويعود اهتمام النحاة بالبناء اللازم إلى أنه هو الأصل وأن أكثر المبنيات لازمة البناء، إذ وجدوا أن الحروف كلها مبنية وقسمي الأفعال الماضي والأمر، إلى جانب الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول واسم الاستفهام والشرط واسم الفعل واسم الصوت وغيرها(٢٤)، وقد ذكر النحاة أن المبني بناء لازماً يبنى على الحركات الثلاثة الضم والفتح والكسر إذا كان اسماً أو حرفاً، ويبنى على السكون والفتح فقط دون الضم إذا كان فعلاً.(٢٥)

ويرى بعض الباحثين أن سبب بناء هذه الكلمات بناء لازماً هو عدم حاجتها إلى الإعراب لوضوح معانيها عندما تكون ضمن سياق محدد، ولذلك يطلقون على هذا النوع من البناء اسم البناء السماعي(٢٦)، في حين أن المبنيات بناء عارضاً الأصل فيها الإعراب، وحق المعرب الحركة، ومن هنا عللوا أن المبني بناء عارضاً قلما يبنى على السكون كبناء الفعل المضارع المتصل بنون النسوة على السكون(٢٧).

ويربط بعض النحويين بين مفهوم البناء ومفهوم الإعراب المحلي، ويسمون محل البناء بالمخل الاعتباري بحسب موقع الكلمة المبنية، بمعنى أنه من يرفع (من) مثلاً في قولنا: جاء من أحبه، فهو رفع اعتباري، لأنه كائن بسبب وقوع الاسم المبني محل اسم مرفوع، فالإعراب المحلي «تغيّر اعتباري بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً، والإعراب المحلي يكون في الكلمات المبنية...وعلى ذلك يكون الإعراب المحلي تغيّراً اعتبارياً لا يوصف بظهور ولا تقدير، كما أنه لا يكون في جميع المبنيات، لأن هناك مبنيات كثيرة لا محل لها من الإعراب»(٢٨).

أما من حيث أصالة البناء في أقسام الكلم، فيكاد يجمع النحويون على أن البناء أصل في الأفعال وفرع في الأسماء، وذاك لحاجة الأسماء إلى الإعراب لتبيين مواقعها من فاعلية ومفعولية وإضافة وغير ذلك، ، إلا أن هذا الاسم يبنى إذا أشبه الحرف من مجه من الوجوه: الوضع والمعنى والنيابة والافتقار، كما يعرب الفعل لشبهه بالاسم المستحق للإعراب.(٢٩)

ويجمع النحويون على أن البناء أصل في الحروف وهذا ما ليس فيه خلاف بينهم(٣٠)، ويبقى الخلاف في كون البناء أصلاً في الأفعال وفرعاً في الأسماء، فبهذا قال البصريون، في حين يرى الكوفيون أن الإعراب أصل فيهما معاً(٣١)، ولا حاجة لنا في هذا البحث إلى الخوض في تفصيلات هذا الخلاف، فهذا خارج عن المراد من هذا البحث، وقد تكفلت كتب النحو بالحديث عنه وبسطت القول فيه.(٣٢)

المبحث الثاني: آراء أبي علي الفارسي في بعض المبنيات من خلال كتابه المسائل العضديات

تحدث أبو علي الفارسي في الكثير من كتبه عن المبنيات من الأسماء والأفعال والحروف، من خلال بعض المسائل التي

يذكرها وتكون جواباً على سؤال سائل أو مسائل يرى أنه من الضروري أن يتحدث عنها، كما نجد ذلك في مسائله العسكريات والبغداديات والشيرازيات والحلبيات والعضديات، وسنورد فيما يلي آراءه في المبنيات التي ذكرها في مسائله العضديات وبسط القول فيها لما رآه من حاجة إلى معرفة جوانبها.

أولا: مسألة (إياك)

ذكر النحاة أن إياك ضمير، وهم يعرفون الضمير بأنه «ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً(٣٣)، وزاد بعضهم أن يكون موضوعاً «لمتكلم به أو لمخاطب به، أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به»(٣٤).

وهذا الضمير من الضمائر المنفصلة، والمنفصل «ما جرى مجرى المظهر في استبداده»(٣٥)، وهو ضمير نصب، فقد قال سيبويه: «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ما لم تقدر على الكاف التي في رأيتك، ،(كما) التي في رأيتكما، وكم التي في رأيتكم»(٣٦).

وقد تحدث سيبويه عن الضمائر، وبيّن أن منها ما يكون للرفع ومنها ما يكون للنصب ومنها ما يكون للجر، وأشار إلى أن هذه الضمائر لا تتبادل مواقعها الإعرابية، فلا يقع ضمر الرفع مجروراً أو منصوباً، ومن ذلك ما ذكره عن (إياك) التي نحن بصدد الحديث عنها، فقد قال سيبويه: «اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يكن علامات لمجرور، من قبل أن أنت اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً....ولا يجوز (إيا) أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن إيا علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب اتي لا تقع مواقعهن إيا»(٣٧).

ولم يخرج أبو علي الفارسي في حديثه عن (إياك) عما ذكره سيبويه، مع تغيير طفيف في طريقة التعبير عن المواضع التي تقع (إياك) فيها، وقد أضاف تفصيلا شارحة لكلام سيبويه، فقال: «إياك اسم مضمر يختص به المنصوب دون المرفوع والمجرور، وهو يعاقب الكاف التي في نحو: ضربتك وأتيتك ونحو ذلك، تقول: أتيتك. ولا تقول: أتيت إياك، لأنك تقدر على الضمير المتصل الذي هو الكاف.. وكذلك تقع إيا في المواضع التي لا يقع الضمير المتصل»(٣٨).

فالضمير (إياك) لا يأتي مؤخراً، بل يتقدم على عامله، لأن تقدم الضمير على عامله ليس من مواضع الضمير المتصل، وقد يأتي مؤخراً إذا كان في الموضع الذي لا يأتي فيه المتصل، كمجيء إياك بعد إلا، من مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾[سورة الإسراء ٦٧]، فأنه كما يقول الفارسي: «ألا ترى أن (إلا) لا يتصل بالضمير المتصل؟ لا يجوز: ضل القوم إلاه، ولا جاء القوم إلاك، فيتصل بإلا الضمير»(٣٩).

ومن هذه المواضع أيضاً مجيء (إياك) بعد حرف العطف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ ۚ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾[سورة النساء ١٣١]، وقد علل الفارسي مجيء الضمير إياك بعد حرف العطف على أن ذلك جاء قياساً على أن هذا الموضع ليس مواضع مجيء الضمير المتصل في هذا الموضع، فقال: «فهذه المواضع بمنزلة تقدم العلامة في نحو: إياه ضربت، وإياك أكرمت في أن الضمير المنفصل لا يقع في المواضع التي يقع فيها الضمير المتصل» (٤٠).

وقد اختلف النحويون في (إيا) وما يلحقها مما يدل على الخطاب والغيبة(٤١)، فقد ذكر الخليل أن (إيا) اسم مضمر مضاف إلى ما يلحق به من أسماء(٤٢)، فهو يرى أن الكاف في إياك والهاء في إياه ضمائر، وهي في موضع جر بإضافة (إيا) إليها، وقد تبع الخليلَ في هذا الرأي بعض النحويين كالمازني(٤٣) وابن مالك(٤٤).

وقد خالف سيبويه شيخه الخليل في هذه المسألة، إذ رأى أن (إيا) اسم مضمر، وما يلحق بالضمير يفسر المقصود منه(٤٥)، بمعنى أن الكاف والهاء ليست ضمائر، بل هي مجرد علامات للدلالة على الخطاب أو الغيبة كالتاء في أنت، وقد تبع سيبويه في هذا الرأي أغلب النحويين كالأخفش(٤٦) وابن جني(٤٧) وهو تلميذ أبي علي الفارسي، والزمخشري(٤٨) والأنباري(٤٩).

وذهب المبرد وهو رأس المدرسة البصرية بعد سيبويه إلى أن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص(٥٠)، وذهب آخرون إلى أنه اسم بين الظاهر والمضمر(٥١)، وذهب الكوفيون إلى أن إيا وما يلحقها ضمير، فهم ينظرون إلى إياك ومشتقاتها على أنها كلمة واحدة، أي هي صيغة بكاملها(٥٢)، وهو رأي أحق بأن يتبع لما فيه من تيسير وخروج من دائرة الخلاف النحوي في هذه المسألة.

وهناك رأي آخر يقول بأن اللواحق أي الكاف والهاء في إياك وإياه هي الضمائر، وأن (إيا) عماد لها، بمعنى أن (إيا) مكنت هذه الضمائر من المجيء بصيغة الانفصال، فكانت كالدعامة لها فصارت بسببها ضمائر منفصلة بعد أن كانت متصلة(٥٣).

وقد أخرج بغض النحويين (إياك) من حيز الاسمية، فهي ليست ضميراً، فقد ذكر المالكي أنه من الأولى أن تحمل (أيا) على الحرفية، ذلك أن معناها في غيرها، كما أن الحرف معناه في غيره، وهي وسيلة للنطق بالضمير المتصل(٥٤).

وقد حكى أبو علي الفارسي هذا الخلاف في الضمير إياك، فقال: «ويختلف النحويون في (إيا) في كونها مضمراً أو مظهراً، فمنهم من يقول: إنه اسم مظهر وضع في موضع المضمر، ومنهم من يقول إنه مضمر، وإن ما يضاف أليه من كاف المخاطبة وغيرها يدل على معنى الخطاب مالتاء في أنت والواو في قاموا الزيدون، ونحو ذلك مما يدل على معنى الخطاب والغيبة وليس باسم، وهذا القول أشبه من القول الأول»(٥٥).

وواضح أن أبا علي الفارسي يأخذ برأي سيبويه في هذه المسألة، فالضمير هو (إيا) وحدها، وليس مجموع (إياك)، وهي ضمير ظاهر، وما اتصل بها حرف للدلالة على الخطاب أو الغيبة، ولا يقول باسميته أو بإضافة إيا إليه، مع إشارته إلى عدم وقوع هذا الضمير مجروراً بالحرف، فلا يقال: مررت بإياك، وما ورد من ذلك في الشعر شاذ لا يقاس عليه، كقول الشاعر (٥٦):

فأحسنْ وأجملْ في أسيركَ إنّهُ ضعيفٌ، ولم يأسرْ كإياكَ آسرُ

فقال الفارسي: «ولم أجد المتقدمين من أصحابنا حكوا من ذلك شيئاً»(٥٧).

ولم يخرج الفارسي في حديثه عن استعمالات إياك وأحوالها عما قرره النحويون، مع زيادة في التفصيل والشرح والإيضاح.

ثانيا: مسألة (مهما)

وهي اسم من أسماء الشرط المجردة عن الظرفية في المشهور عند النحاة، وذكر بعضهم أنها قد تقع ظرفاً(٥٨)، وقد اختلف النحويون في أصلها، فذكر بعضهم أنها بسيطة، وقال آخرون: إنها مركبة.(٥٩)

فمن قال إنها بسيطة فقد ذكر أن وزنها «فعلى، وألفها أما للتأنيث، وإما للإلحاق، وزال التنوين للبناء....وقال الخليل هي مركبة من (ما ما)، و(ما) الأولى التي لا جزاء، والثانية التي تزاد بعد الجزاء، واستقبحوا التكرير، فأبدلوا من ألف الأولى هاء، وجعلوهما كالشيء الواحد، وقال الأخفش والزجاج والبغداديون هي مركبة من (مه) بمعنى: اسكت، وما الشرطية، قالوا: وقد تستعمل (مه) مه (من) التي هي شرط، فيقال: مهمن، ...»(٦٠).

ولم يستبعد سيبويه احتمال أن تكون مهما مركبة من مه وما(٦١)، وهو في ذلك لا يلغي مذهب شيخه الخليل في هذه المسألة.

أما عن مسألة مجيء مهما للزمان، فإننا نجد أن السيوطي يتحدث عن ما ومهما معاً في أشارة أخرى إلى تركب مهما وعدم بساطتها، ويذكر الخلاف الواقع فيها من عدة أوجه: الوجه الأول: مجيء مهما للزمان، فذكر القولين،واستشهد لمجيء مهما للزمان بقول الشاعر:(٦٢)

وإنّك مهما تعطِ بطنكَ سؤلهُ وفرجكَ نالا منتهى الذّمّ أجمعا

وذكر أن ذلك مردود بجواز كونها للمصدر، «أي إعطاء كثيراً أو قليلاً»(٦٣)

والوجه الثاني: أن مهما اسم، وذكر بعضهم مجيئها حرفاً بمعنى إنْ الشرطية، واستدلوا عليه بقول الشاعر(٦٤):

ومهما تكنْ عند امرئٍ من خليقةٍ وإنْ خالها تخفى على الناسِ تعلمِ

وردّ بأنها «خبر تكن، وخليقة اسمها أو مبتدأ، واسم تكن ضميرها، ومن خليقة تفسيره، والظرف خبر»(٦٥).

والوجه الثالث: مجيء مهما استفهاماً، فقد قيل إنها ترد، كما نجد في قول الشاعر(٦٦):

مهما لِيَ اللّيلةَ مهما ليَهْ أودى ببعلي وسربالِيه

فقيل: مهما مبتدأ خبره لي، وأجيب باحتمال أم مه اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها»(٦٧).

وقد ناقش أبو علي الفارسي في مسائله العضديات هذه الأوجه جميعها لدى حديثه عن(مهما)، أما تركيبها، فقد ذكر الفارسي رأي الخليل في تركيبها من (من ما) و(ما)، ويقيس ذلك على تركيب ما مع بعض أسماء الشرط مثل أيّ، كما في قوله تعالى: (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا)[سورة الإسراء ١١٠]، فكما «ضمت ما إلى أي، كذلك ضمت إلى ما، فلما اجتمع حرفان على لفظ واحد، كره اجتماعهما فأبدل من الألف في ما الأولى الهاء لمقاربة الألف لها، وكونها من مخرجها، فصارت مهما»(٦٨).

ويذكر الفارسي مجيء مهما للاستفهام، ويجعل من شواهد مجيئها للاستفهام دليلاً على صحة تركيب مهما من ما وما كما ذكر الخليل، فهو يذكر قول الشاعر السابق ذكره في مجيء مهما للاستفهام، ويرى أن مهما «بمنزلة ما، كأنه قال: ما لي؟ وموضع ما رفع بالابتداء، كما لو أنه قال: أي شيء لي، لمان أي رفعاً بالابتداء».(٦٩)

ومن شواهد أبي علي الفارسي على مجيء مهما للاستفهام، قول الشاعر(٧٠):

مهما يكنْ ريب المنونِ فإنّني أرى قمرَ الليلِ المعذّبِ كالفتي

فهما هنا كما يرى الفارسي للاستفهام، وهي في موضع نصب خبر يكن، «وهذا يدل على صحة قول الخليل من أنه ما لحقها ما للزيادة»(٧١).

أما قول سيبويه من أنه قد يكون الأصل: مه وما، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن (مه) هنا ليست من أسماء الأفعال، بل هي بمنزلة إذ للجزاء، وعلى هذا تكون مهما حرفية مكونة من حرف الشرط مه وما الزائدة، قال الشاعر (٧٢):

إذ ما تريني اليوم مزجي ضعينتي أصعّدُ سيراً في البلادِ وأفرعُ
فإنّي من قومٍ سواكم وإنّما رجاليَ فهمٌ بالحجازِ وأشجعُ

ويعلق أبو علي الفارسي على(إذ) هنا، بأنها حرف للجزاء والفعل المضارع بعدها مجزوم وعلامة جزمه حذف النون الثانية منه، فهو: تريني، ولذلك يرى الفارسي، أنه بالقول إن مهما مركبة من مه وما، فإن مه هنا حرف للجزاء.

يقول الفارسي: «فمه على هذا يكون حرفاً من حروف الجزاء، ويبعد أن تكون التي بمعنى كُفّ التي في معنى الأمر، وذلك أنها لو كانت بمعنى الأمر لوجب أن ينجزم الفعل الذي بعدها بالجواب كما ينجزم إذا قال: كفّ أعطك، لأن الفعل الثاني في قوله: مهما تعطني آخذ، لا يكون له جازم وإذا كان كذلك لم يحمل على أنه بمعنى كُفّ، ولكنه يكون حرفاً بمنزلة إذ، وقول الخليل أبين»(٧٣).

وهنا يبدو أن أبا علي الفارسي يأخذ بقول سيبويه بتركيب مهما من مه وما على أن تكون مه حرفاً للشرط، إلا أنه يرجح رأي الخليل بتركيب مهما من ما وما على الحد الذي ذكره سابقاً لوضوحه وعدم الخروج بمهما عن الاسمية من جهة، وعدم القول بحرفي مه وأن تكون من حروف الشرط.

ثالثا: مسألة اللام في (لئن)

وهي اللام التي أسماها النحويون اللام الموطئة التي تدخل على أداة الشرط، وتسمى أيضاً اللام المؤذنة، وعلل النحويون هذه التسمية بأنها «وطأت لاجواب، وقولهم إنها موطئة للقسم فيه تجوّز، وإنما هي موطئة لجواب القسم»(٧٤).

ويذكر النحويون أن هذه اللام تكون لازمة في الغالب مع حذف القسم، ولا تكون لازمة مع ذكره، إلا أنها قد تحذف كذلك مع حذف القسم، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[سورة المائدة ٧٣]، ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[سورة الأعراف ٢٣].

والمراد من هذه اللام المقترنة بأداة الشرط تبيين أن الجواب الذي بعد أداة الشرط هو جواب للقسم لا للشرط، كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾[سورة الحشر ١٢]، واذلك فإنه إذا كان ما بعد أداة الشرط المقترنة باللام جواباً للشرط لقرينة فإنه يحكم على هذه اللام بأنها ليست الموطئة للقسم، وذكر ابن هشام عدة شواهد على هذه المسألة، منها قول الشاعر (٧٥):

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى تباريحَ من ليلى فللموتُ أروحُ

وقد ذكر ابن هشام أن اللام هنا ليست موطئة للقسم، بل هي زائدة، «لأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء... فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه»(٧٦).

وقد نظر أبو علي الفارسي إلى هذه اللام نظرة أخرى، فقد حكم بأنها لام زائدة في كل الأحوال، ولا يستفاد منها معنى القسم، بل يستفاد هذا المعنى من السياق والقرائن اللفظية الأخرى الموجودة في الجملة، فقال: «لئن: هذه اللام الداخلجة عليها زيادة، والدلتلة على زيادتها أنها تسقط تارة وتثبت أخرى»(٧٧).

فالفارسي يستدل على زيادة اللام مع أداة الشرط وأمها ليست موطئة للقسم بأنها قد تكون مثبتة وقد تكون محذوفة والمراد في الحالتين هو القسم، كما في قوله تعالى:﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾[سورة الأحزاب ٦٠]، فاللام هنا مثبتة مع أداة الشرط والمراد القسم، وقد تحذف كما في قوله تعالى:﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۚ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[سورة المائدة ٧٣]، إذ حذفت اللام ولم تقترن بأداة الشرط مع أن المراد قسم، ومن هنا رأى الفارسي أن «سقوطها تارة وثبوتها تارة أخرى دلالة على زيادتها، وأن القسم المقدر في الكلام غير معتمد على هذه اللام، وإنما يعتمد على ما يجيء بعد لئن، كاللام في قوله: (ليمسنّ)»(٧٨).

ومن شواهد الفارسي على ذلك قول الشاعر (٧٩):

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها

فاللام في (لئن) زائدة كما يرى أبوعلي الفارسي، والقسم مستفاد من قوله: لا أقيلها، فقال: «فالذي يعتمد عليه القسم (لا) في قوله: لا أقيلها، كأنه قال: والله لا أقيلها، ...فإن بمنزلة ما في النفي كما تلقته لا في البيت، لأن إن تكون للنفي كما تكون لا وما...»(٨٠).

ووجه آخر ذكره أبو علي الفارسي، وهو أنه قد تجاب (إن) بما يجاب به القسم، ومن ذلك قول الشاعر (٨١):

فإنّكَ كالليل الذي هو مدركي وإن خلتُ أنّ المنتأى عنك واسعُ

فذكر الفارسي أنه يجوز في إن الواردة في البيت أن تكون نافية بمنزلة ما، فكأنه قال: ولم أخل أن المنتأى عنك واسع، وتقديره: أي لا أفوتك، وقد تكون الشرطية، والمعنى: إنك مدركي وإن ظننت أن مذهبي يبعد عنك، مما يعمي بحسب قول الفارسي أن «لئن يجاب بما يجاب به القسم، ويجوز على هذا: لئن أتيتني إنّ ذلك خير لك»(٨٢).

فتبين من ذلك أن اللام زائدة مع لئن، وأن معنى القسم مستفاد من السياق والقرائن اللفظية الموجودة فيه، ولا سيما عندما تجاب لئن بالجزم، مع أن الفارسي يذكر أن ذلك قليل وأن الكثير في الاستعمال ما سبق ذكره.

رابعا: مسألة (هاؤم)

هاؤم ركبة من (ها) وعلامة الجمع الميم، وقد أشار النحويون إلى أن (ها) من الألفاظ المشتركة التي قد تكون اسماً وقد تكون حرفاً، وها التي نحن بصددها من الأسماء، وقد اكتفى المرادي بذكر أنها اسم فعل بمعنى خذ، وأن فيها عدة لغات(٨٣).

وقد تحدث ابن هشام حديثاً موجزاً عنها كذلك، فأشار إلى اللغات الواردة فيها بإيجاز، فذكر أنها «تكون اسماً لفعل وهو خذ، ويجوز مد ألفها، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها

تصاريف الكاف، فيقال: هاءَ للمذكر بالفتح، وهاءِ للمؤنث بالكسر، وهاؤما وهاؤنّ وهاؤم»(٨٤).

وقد سبق أبو علي الفارسي ابن هشام في تفصيل الحديث عن هاؤم وبيان اللغات الواردة فيها وما قيست فيها عليه، فإذا قيل هاؤم، فإن «الميم اللاحقة بعد الهمزة للجميع، من قال: أنتم فاعلون، قال: هاؤموا زيداً، ...فمن قال: أنتمو فاعلون، قال: هاؤموا زيداً، مثل أنتمو فاعلون، ومن قال: هاؤمو زيداً أو هاؤم زيداً، فإنه يقول ابن ماة النساء: هاؤنّ بتشديد النون، كما تقول: أنتنّ فتشدد النون للجمع النؤنث كان ممن يقول: أنتمو أو أنتم، وللاثنين هاؤما مذكرين أو مؤنثين، كما تقول أنتما، وللمذكر المفرد هاءَ، وللمؤنث هاءِ بكسر الهمز»(٨٥).

وقد أشار الفارسي إلى أن اسم الفعل (هاء) قد افترق عن بقية أسماء الأفعال في جواز تصاريفه، فيقال للمثنى المذكر والمؤنث هائيا، وللمع المذكر هاؤوا مثل هاتوا، وللمؤنث الجمع هائين مثل هاتين، وهذا خارج على القياس، فإن كل أسماء الأفعال تستعمل بصيغة واحدة للمفرد والمثنى والجمع، ويعلل أبو علي الفارسي تصاريف اسم الفعل هاء مع المفرد والمثنى والجمع بالقياس على اسم الفعل رويد، فيقول عن هاؤم: «وكان القياس ألا يلحقه علامة تثنية ولا جمع كما لا يلحق ذلك صه ولا مه، لأنهم قد قالوا: في الواحد صه وكذلك للاثنين والجميع والمذكر والمؤنث، فكذلك كان القياس في قولهم هاء»(٨٦).

أما قياس هاء على رويد، فقد ذكر أبو علي الفارسي أن رويد وهاء من الباب نفسه، فقال: «ومن ذا الباب قولهم رويد، وقد بينوها بالكاف: رويداً زيداً، ورويدك زيداً، ورويدكما زيداً، ورويدكم زيداً ورويدكنّ زيداً، فألحقوا الماف التي لعلامة الخطاب لينفصل كل واحد من الجنس الذي يخاطب من صاحبه، وكذلك ألحقوا ها الذي هو اسم خذ أو تناول هذه العلامة التي لحقها على ضربين: علامة على حد العلامة اللاحقة أنتما وأنتم، وعلامة أخرى على حد ما يلحق في الفعل هات وهاتيا وما تصرف منه»(٨٧).

فأبو علي الفارسي يجعل تصريف اسم الفعل هاء واختلاف تصاريفه مع المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع مع خروج ذلك كله على القياس من باب الحمل على النظير، وهي من مسائل أصول النحو التي طبقها أبو علي الفارسي في هذه المسألة، فها نظير رويد، فيقال هاؤم كما يقال رويدكم.

كما نجد أن الحمل على النظير قد امتد ليشمل أجزاء الكلمة، فإن اسم الفعل هو ها، ولكن يقال: هاء، فقال: « والهمزة قد تلحق هذا الحرف على حد ما يلحق الكاف، فيقال: هاءَ وهاءِ، ثم يلحقه ما ذكرت من علامات الضمير، ولو قيل: هاءك وهاءكما وهاءكم وهاءكن، كما ألحق الكاف رويدك ورويدكما لكان أيضاً قياساً حسناً، مثل ما ذكرته من إلحاقهم إياها رويد، وقد استعمل ذلك وهو حسن أيضاً»(٨٨).

ومن هنا نجد أن الفارسي يستحسن كل اللغات الواردة في هاؤم، ومقياسه في هذا الاستحسان القياس على رويد، بحمل هاؤم على ما يناظرها في رويدكم، وهو بذلك يسبق النحاة في تفسير اللغات الواردة في بعض الكلمات والحكم عليها من حيث القبول والاستحسان.

خامسا: مسألة (هلمّ)

وتسمى هلم الحجازية، لأن أهل الحجاز يستعملونها اسماً للفعل، وهي مبنية عندهم، في حين يستعملها الكوفيون فعلاً، وهي مبنية أيضاً، وهي مركبة بإجماع النحويين، إلا أنه قد اختلف في أصل تركيبها. فهي عند البصريين مركبة «من ها التنبيه ومن لمْ التي هي فعل أمر من قولهم: لمَّ الله شعثه، أي جمعه، كأنه مثل: اجمع نفسك علينا، فحذف ألفها تخفيفاً، ونظراً إلى أن أصل لام لم السكون، وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج، إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر، وأم بمعنى اقصد، خففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وصرفت فصارت هلم»(٨٩).

وقد ذهب أبو علي الفارسي المذهب الأول، معللاً دخول خرف التنبيه على الفعل لم، فقال: «هلم: أصله: ها لمّ، فها للتنبيه، ولمّ: اقصد، من لممت بالشيء أمله، ودخلت ها التي للتنبيه في فعل الأمر الذي هو لمّ لأن الأمر موضع يحتاج فيه

إلى استعطاف المأمور وتنبيهه، فلحقه حرف التنبيه الذي هو ها»(٩٠).

وامتد الخلاف في هلم ليتجاوز أصل التركيب إلى طريقة التصريف، فالبصريون يستعملونه اسم فعل للأمر بمعنى أحضر كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[سورة الأنعام ١٥٠]، أي أحضروهم، وبمعنى أقبل كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[سورة الأحزاب ١٨]، فيستعمل للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد.(٩١)

أما التميميون فيستعملونه استعمال الأفعال، فتتصل به الضمائر، ويقولون: هلمي، هلما، هلموا، هلممن، وقد تحدث أبو علي الفارسي عن مذهب البصريين ذاكراً أنهم «جعلوا ها التي للتنبيه مع لم الذي هو فعل الأمر بمنزلة شيء واحد، فضموا الحرف إليه، وبنوا الآخر على الفتح، كما يبنون على الفتح الشيئين اللذين جعلا شيئاً واحداً نحو خمسة عشر في الأسماء وحيّ هل في الاستحقاق، ولم يظهروا الضمير فيه كما أظهروه بنو تميم، ولكنهم جعلوها من الأشياء التي سميت الأفعال بها نحو رويد وصه»(٩٢).

فأبو علي الفارسي يشير في كلامه هذا إلى أنه هلم اسم فعل أمر، والقياس في أسماء الأفعال أن تستعمل بصيغة واحدة للمفرد والتثنى والمجموع، «فلا يظهر في شيء من ذلك علامة ضمير، بل هو للواحد مثله إذا أريد به الجميع وإن اختلف التقدير، فكأن الضمير إذا أريد به المفرد ضميرٌ مفرد، وكذلك التثنية»(٩٣).

ويؤكد الفارسي على لزوم هلم صيغة واحدة، مشيراً على أنها لغة القرآن الكريم، فهلم تجري مجرى الأسماء التي سميت بها الأفعال عند أهل الحجاز، قال تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[سورة الأحزاب ١٨]، فالمخاطب جمع وهم الإخوان واللفظ لفظ الواحد، كما لو قيل: هلم يا زيد(٩٤).

ويرد الفارسي على الفراء الذي زعم أن هلم مركبة من هل ولم، فقال: «ومما يدل على أن الكلمة ها ضمت إليها لم وليست هل. أن هل التي تستعمل للحث والبعث على الأمر متحركة الآخر بالفتح....وإذا كان الآخر من الكلمة مفتوحاً لم يسغ حذف الهمزة، إنما يكون بين بين في التخفيف»(٩٥).

وفي سبيل التأكيد على أصل تركيب هلم، نجد الفارسي يستبعد قول من قال قد تكون الهمزة محذوفة، فيصح أن يكون الأصل هل وأم، ويستعين في هذا الرأي على أن ذلك الحذف نادر ولا يجوز الحمل عليه، كما أنه لا يجوز افتراض سكون لام هل لبعد التقدير حتى صار كالممتنع لرفض العرب استعماله في كلامهم(٩٦)، والفارسي هنا يأخذ بالمذهب البصري في القياس على الكثير المطرد، وامتناع الحمل على القليل النادر أو الشاذ.

خاتمة ونتائج البحث:

تناول أبو علي الفارسي في مسائله العضديات بعض مسائل المبنيات التي رأى أنه من الممكن أن تكون غامضة وتحتاج إلى شرح وتفصيل، وبعد هذه الدراسة لتلك المسائل، فقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

١ – ركز أبو علي الفارسي في العضديات على الأسماء المبنية التي وقع فيها خلاف بين النحويين، أو تلك التي تحتمل وجوهاً متعددة، فتناولها بالشرح والتفصيل.

٢ – ذكر أبو علي الفارسي آراء النحويين في مسائله التي درسها، ويلحظ ميله إلى آراء البصريين في أغلب الأحيان، فعمد إلى إقامة الأدلة عليها وتفنيد الآراء المخالفة لها.

٣ – تفرّد أبو علي الفارسي في بعض الآراء النحوية مخالفاً رأي البصريين، ويبدو ذلك بوضوح عند حديثه عن اللام الموطئة للقسم التي عدها الفارسي زائدة في كل المواضع.

٤ – عمد أبو علي الفارسي إلى إقامة الأصول النحوية أساساً في توجيهه النحوي واللغوي، ولا سيما القياس، كما استعان بالحمل على النظير للتدليل على صحة توجيهه للكلمات التي درسها.

٥ – يعد مبدأ الكثرة والقلة من المبادئ النحوية التي اعتمد عليها الفارسي في اختياراته النحوية، وهو بذلك ينسجم مع

منهج البصريين في الحمل على الأكثر وعدم الاعتداد بالنادر والشاذ.

الهوامش:

(١) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، د.ت، ١٣/١.

(٢) السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م، ٦٦/١.

(٣) ينظر: المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٤٢/١.

(٤) ابن السراج أبو بكر محمد بن السري، الموجز في النحو، تح: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مطبعة بدران، بيروت، ١٩٦٥م: ٢٨.

(٥) أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م: ٧٦.

(٦) أبو علي الفارسي، الإيضاح، مصدر سابق:٧٦.

(٧)مصدر سابق نفسه:٧٦-٧٧.

(٨) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧، ٣٧/١.

(٩) المصدر نفسه، ٣٧/١.

(١٠) علي الشدودي، تاريخ النحو العربي منظوراً إليه من جهة تطور مفهومه: تأملات استكشافية، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢: ٦١.

(١١) الزمخشري محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط١، دار الجيل، بيروت، د.ت:١٢٥ .

(١٢) ينظر: الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م: ١٩.

(١٣) ينظر: العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن، اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، تح: عبد الإله النبهان وغازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م، ٦/١.

(١٤) ابن معطي زين الدين أبو الحسن، الفصول الخمسون، تح: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت، ص١٥٤.

(١٥) ينظر: ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل، غالم الكتب، بيروت، د.ت، ٨٠/٣.

(١٦) رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ٢/٢.

(١٧) ابن مالك محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م: ١٠.

(١٨) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ٤٥/١.

(١٩) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ١٨/١.

(٢٠) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١٨/١.

(٢١) معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ٢٠٢٤: ١٩٥.

(٢٢) ينظر: المطرزي أبو الفتح ناصر الدين، المصباح في علم النحو، ط١، تح: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ت: ٥٥.

(٢٣) ينظر: الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، الجمل في النحو، ط١، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م: ٢٦٢.

(٢٤) ينظر: ابن هشام أبو محمد جمال الدين، شرح شذور الذهب، ط٨، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٠م: ٦٨.

(٢٥) ينظر: الزجاجي، الجمل في النحو، مصدر سابق: ٢٦٢.

(٢٦) ينظر: عبد الهادي الفضيلي، مختصر النحو، ط٥، دار الشروق، جدة، ١٩٧٩م: ٣١.

(٢٧) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط١، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ٦٧٣/٢.

(٢٨) عطية نايف الغول، في النحو العربي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١: ٤٥– ٤٦.

(٢٩) ينظر: ابن عقيل بهاء الدين بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٥، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ٢٨/١.

(٣٠) ينظر: ابن هشام أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت، ٣٨/١.

(٣١) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مصدر سابق، ٦٥/١.

(٣٢) ينظر مثلاً: السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٤٥/١. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ص٦٩.

(٣٣) رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، مصدر سابق، ٣/٢.

(٣٤) المصدر السابق نفسه، ٤/٢.

(٣٥) الزمخشري، المفصل في علم العربية، مصدر سابق: ١٢٧.

(٣٦) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٣٥٥/٢.

(٣٧) المصدر السابق نفسه، ٣٦٢/٢.

(٣٨) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، تح: علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م: ٣٨.

(٣٩) المصدر السابق نفسه: ٣٨.

(٤٠) المصدر السابق نفسه:٣٨ –٣٩.

(٤١) ينظر: الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت، ٦٩٥/١.

(٤٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٢/ ٣٧٥.

(٤٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ١٠٠/٣.

(٤٤) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مصدر سابق، ص٢٦.

(٤٥) ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٣٥٧/٢.

(٤٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، مصدر سابق، ٩٨/٣.

(٤٧) ينظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، ١٨٧/٢.

(٤٨) ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، مصدر سابق:٢٢٧.

(٤٩) ينظر: الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م: ٢٤٧.

(٥٠) ينظر: المبرد، المقتضب، مصدر سابق، ٢٧٩/٤.

(٥١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٢١٢/٢.

(٥٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مصدر سابق، ٦٩٥/٢.

(٥٣) المصدر السابق نفسه، ٢/ ٦٩٥.

(٥٤) ينظر: المالقي أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد خراط، مطبوعات مجمع اللغةالعربية، دمشق، ١٩٧٥م: ١٤٠.

(٥٥) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٤٠.

(٥٦) ابن عصفور علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م: ٢٦٢.

(٥٧) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق، ص٤٠.

(٥٨) ابن مالك، التسهيل، مصدر سابق، ص٢٣٦.

(٥٩) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٤٣٣/١.

(٦٠) المرادي حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م: ٦١٢-٦١٣.

(٦١) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٤٣٣/١.

(٦٢) ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، د.ت: ١٧٤.

(٦٣) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٤٥١/٢. وينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، مصر، ١٩٦٧م: ٩/ ٢٧.

(٦٤) ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م: ص٣٢.

(٦٥) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٤٥١/٢. وينظر: الأشموني أبو الحسن علي نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط٢، تح: ممد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م: ٥٧٩/٣.

(٦٦) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، مصدر سابق، ١٨/٩.

(٦٧) السيوطي، همع الهوامع، مصدر سابق، ٤٥٢/٢.

(٦٨) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق:٥١.

(٦٩) المصدر السابق نفسه :٥١.

(٧٠) أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م: ١١٢.

(٧١) أبو علي الفارسي، المسائل العضدديات، مصدر سابق: ٥٢.

(٧٢) سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ٤٣٢/١.

(٧٣) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٥٢.

(٧٤) المرادي، الجنى الداني، مصدر سابق: ١٣٧.

(٧٥) ديوان ذي الرمة، تح: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م: ٨٦.

(٧٦) ابن هشام أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، ١٩٧٢م، ٣١٢/١.

(٧٧) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٦٦.

(٧٨) المصدر السابق نفسه: ٦٧.

(٧٩) ينظر: أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ١٢٩.

(٨٠) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٦٧.

(٨١) ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م، ٣٨/١.

(٨٢) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٦٧.

(٨٣) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مصدر سابق: ٣٤٦.

(٨٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعايب، مصدر سابق، ٤٥٥/١.

(٨٥) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ١٣٧.
(٨٦) المصدر السابق نفسه: ١٣٧.
(٨٧) المصدر السابق نفسه: ١٣٨.
(٨٨) المصدر السابق نفسه: ١٣٨.
(٨٩) السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، ٨٦/٣.
(٩٠) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٢٢١.
(٩١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مصدر سابق، ٨٦/٣.
(٩٢) أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، مصدر سابق: ٢٢٢.
(٩٣) المصدر السابق نفسه: ٢٢٢.
(٩٤) ينظر: المصدر السابق نفسه: ٢٢٣.
(٩٥) المصدر السابق نفسه، ص٢٢٤.
(٩٦) ينظر: المصدر السابق نفسه: ٢٢٥.

المصادر و المراجع:

القرآن الكريم.
١- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري، الموجز في النحو، تح: مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مطبعة بدران، بيروت، ١٩٦٥م.
٢- ابن عصفور علي بن مؤمن، ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ١٩٨٠م.
٣- ابن عقيل بهاء الدين بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي، ط٥، القاهرة، ١٩٦٧م.
٤- ابن مالك محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
٥- ابن معطي زين الدين أبو الحسن، الفصول الخمسون، تح: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.
٦- ابن هشام أبو محمد جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
٧- ابن هشام أبو محمد جمال الدين، شرح شذور الذهب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط٨، القاهرة، ١٩٦٠م.
٨- ابن هشام أبو محمد جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دمشق، ١٩٧٢م.
٩- ابن يعيش يعيش بن علي، شرح المفصل، غالم الكتب، بيروت، د.ت.
١٠- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧.
١١- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
١٢- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.
١٣- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٦م.
١٤- أبو علي الفارسي، المسائل العضديات، تح: علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
١٥- الأشموني أبو الحسن علي نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: ممد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.
١٦- الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار،

دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.
١٧- الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تح: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٤م.
١٨- الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
١٩- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٧م.
٢٠- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، د.ت.
٢١- ديوان ذي الرمة، تح: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٢- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٤م.
٢٣- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
٢٤- الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
٢٥- الزمخشري محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، ط١، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٢٦- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٢٧- السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
٢٨- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.
٢٩- عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، مصر، ١٩٦٧م.
٣٠- عبد الهادي الفضيلي، مختصر النحو، ط٥، دار الشروق، جدة، ١٩٧٩م.
٣١- عطية نايف الغول، في النحو العربي، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.
٣٢- العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسن، اللباب في علل البناء والإعراب، ط١، تح: عبد الإله النبهان وغازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م.
٣٣- علي الشدودي، تاريخ النحو العربي منظوراً إليه من جهة تطور مفهومه: تأملات استكشافية، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢.
٣٤- المالقي أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد خراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥م.
٣٥- المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
٣٦- المرادي حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٣٧- المطرزي أبو الفتح ناصر الدين، المصباح في علم النحو، تح: عبد الحميد السيد طلب، ط١، مكتبة الشباب، القاهرة، د.ت.
٣٨- معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، ٢٠٢٤.

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٩)
السنة الثالثة جمادى الأولى ١٤٤٦هـ تشرين الثاني ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb